



الذهب يتأرجح

بين الصعود المتوقع... والهبوط المفاجئ!!

وحدث تغيير في ترتيب منتجي الذهب العالميين. فإفريقيا الجنوبية التي كانت أكبر منتج للذهب منذ ١٩٠٥، تجاوزتها الصين مؤخراً لتتألق لقب المنتج الأكبر. وتتهيئ هذه التحولات إلى مناطق جديدة في إنتاج الذهب بعض فرص الاستثمار الجذابة ويمكن أن تشجع الاهتمام الخاص بهذه الدينامية التي تغير وجه صناعة الذهب.

ان الطلب الاستثماري على الذهب، كما يقاس بنجاح صناديق الاستثمار الذي يجري تداولها في البورصة، قد ارتفع كما أنه لم يحصل أي تراخ في طلب السلع كأدوات تنويع الأصول. ولما كانت الاضطرابات السياسية عاملاً دائماً الحضور وأسعار الفائدة الحقيقية دائمة النزول، فإنه من الصعب تصور أي سبب لانقلاب مفاجئ في هذه الحالة المتمكنة التي أصبح عمرها الآن يقارب العقد من السنين. فالدولار الأمريكي، كما كان على الدوام مؤثراً مهماً في سعر الذهب. إذ إن ضعف هذه العملة عنصر له شأنه يجب عدم تجاهله، ثم إن التفاوت في أسعار الفائدة والتباطؤ في النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة دون تجاهل الخلل التجاري، كلها عوامل أنزلت الضغط على عملة الولايات المتحدة.

وأضاف التقرير: إن كنا لن نفاجاً بأن نرى ضعفاً بالطلب في المدى القصير من قبل صناعة المجوهرات كرد فعل على مستويات السعر العالية القياسية التي بلغها الذهب مؤخراً، فإن المستقبل الطويل الأمد يبقى مؤتياً بسبب ارتفاع الثروات في الاقتصادات الناشئة. وبينما يرجح أن يبقى الطلب قويا من قبل صناعي المجوهرات والمستثمرين، فإن إنتاج مناجم الذهب لا يزال راكداً وحتى متدنياً ونعتقد أنه يمكن أن يكون ثمة حاجة لسعر يتجاوز الـ ١٥٠٠ دولار أميركي للأونصة كي

هل تصح توقعات المحللين الاقتصاديين العالميين من أن المعدن الأصفر سيلا مس عتبة الـ ١٥٠٠ دولار للأونصة الواحدة في العام ٢٠١٠. يبدو أن تلك التوقعات ستصدق بعد أن تخطى سعر الأونصة الـ ١٢٠٠ دولار وهو ما كانت توقعته الـ « ميريل لينش » في تقرير لها نشر في شباط الماضي. وقد جاء يومها في التقرير أن المستثمرين أبدوا قلقاً متزايداً حول مستقبل الاقتصاد في الولايات المتحدة الأميركية وأصبحوا قليلي الاطمئنان من جراء اشتداد تقلبات السوق. وفي ظل هذه الخلفية الاقتصادية الصعبة التي تتصف بالغموض المتزايد، يستمر المستثمرون بسعيهم لتنويع الأصول في حقائبهم الاستثمارية بما فيها الذهب وسواه من السلع. ويختلف أداء أسهم شركات الذهب بطبيعتها ضمن سائر قطاعات سوق الأسهم كما تبين من مجريات ٢٠٠٧، وذلك بسبب سعر المعدن لا بفعال الحالة الاقتصادية التي تؤثر في الأرباح. وينظر عدد كبير من المتعاملين في السوق إلى الذهب «كملاذ آمن» في فترات التقلبات العنيفة أو غموض في الحالة السياسية كتكسب صفات هذا المعدن المميزة تقيماً أكبر. وأوضح التقرير «انضح مؤخراً في أزمة الائتمان أن أسواق المال غير مأمونة، الأمر الذي أثار تزامناً على ما يدعى «الملاذات الآمنة» التي ينظر الكثيرون من المتعاملين في السوق إلى الذهب كواحد منها. مع ذلك، فإن أسس الموجة الأخيرة من الارتفاع في أسعار الذهب كانت في كل حال متينة، في رأينا. فإن إنتاج المناجم العالمية كان راكداً أو متدنياً منذ العام ٢٠٠١ بسبب عدم النجاح في التنقيب بينما يبدو أن طلب الصاغة أصبح أقل حساسية في وجه التغييرات في صناعة الذهب».



المناعة العالمية بسبب الأزمة المالية التي يتخبط بها العالم منذ أيلول ٢٠٠٨ والتي كانت آخر فصولها ما جرى ويجري في دبي. فقد أعلن صندوق النقد الدولي يوم ٢٥ تشرين الثاني الماضي أنه باع سريلانكا عشرة أطنان من الذهب، لتكون بذلك الشاري الثالث للمعدن الأصفر من المؤسسة المالية الدولية منذ شهر، بقيمة ٢٧٥ مليون دولار.

والسؤال الآن هل سينتخلى الملك الأصفر حدوده الحالية التي فاقت

الـ ١٢٠٠ \$ للأونصة في ظل التزايد المستمر في إقبال الدول على شراء الذهب، وهل ستصح التوقعات الجديدة بأن المعدن الأصفر يصوّب للوصول إلى سعر ١٥٠٠ \$ للأونصة، الجواب يبقى رهنا بالأسابيع المقبلة، إلا أن كل المؤشرات تشير إلى أن الذهب يتحول ليكون على غرار لبنان « العملة

الاحتياطية » التي تدعم دولها في أيام الأزمات. وهل أصعب على الدول من الأزمة المالية التي تعيشها اليوم والتي فاقت كل التوقعات؟ يعني الطريق نحو الـ ١٥٠٠ \$ سالكة ولو ببطء وإن كان محللون أكثر أمثال الاقتصادي الشهير فورييل روبيني يستعدون وصول الأسعار إلى مستوى الـ ١٥٠٠ \$ للأونصة.

أخيراً هل من دور لمجلس الذهب العالمي في أسعار الذهب؟ الجواب بالنفي، فعلى عكس ما يعتقد البعض، فليس ثمة أي دور لهذا المجلس في قلب أسعار المعدن النفيس ومجلس الذهب العالمي وهو جمعية سويسرية مركزها الرئيسي في لندن ولها فروع في ٢٧ دولة وينحصر دورها في العمل على زيادة الاستهلاك العالمي للذهب وخلق الطلب عليه. ولكن وبطبيعة الحال فإن ما يقوم به المجلس من تنشيط الطلب على الذهب يؤثر في الأسعار صعوداً كون هدفها إجراء كل ما يمكن أن يزيد الطلب على الذهب وعندما يزيد الطلب فمن الطبيعي أن ترتفع الأسعار.

يستقر السوق أو ينعكس الاتجاه. إن سعراً عالياً جداً نشأ الآن ويتواصل الاتجاه الصعودي. لذلك نستمر في الاحتفاظ برأي محبذ لاقتناء الذهب، يدعمه مستقبل واه للدولار الأميركي. ويظل دور الذهب ملاذاً آمناً في السوق الحالية المتأثرة بالائتمان وبالأساسيات كارتفاع تكاليف الصناعة والطلب الاستثماري القوي. نحن لا نتنكر لصحة احتمال تماسك الأسعار بعدما حصل من ارتفاع، غير أننا نعتقد أن التراجعات سوف تكون فرصاً للشراء. يضاف إلى ذلك، إننا نتوقع أن نرى استمرار الأداء القوي للمعدن الثمينة الأخرى حيث الربحية قوية جداً.»

« إن الذهب ليس سلعة طبيعية فقوى العرض والطلب، التي تتأثر إلى حد كبير بأسواق الصيغة في آسيا والشرق الأوسط، غالباً ما يسحقها دور المعدن الأصفر في أسواق الاستثمار، فيفضل دور الذهب التاريخي كأساس للنظام النقدي العالمي، يراه بعض الأشخاص عملة يحد ذاتها، حتى أن بعضاً آخر يعتبره العملة الحقيقية الفريدة، كون السلطات المالية تلجأ دوماً إلى خفض قيمة النقد الورقي.»



وبما أن الدولار هو العملة العالمية الرئيسة، يلعب الذهب دور الضمانة لمواجهة تراجع الدولار، فيرتفع سعر الأونصة عندما يتراجع سعر الدولار. إلا أنه منذ بداية العام ٢٠٠٥ تضاعف سعر الذهب أيضاً قياساً على اليورو والين على السواء.

ومن الأسباب الكامنة وراء ارتفاع أسعار الذهب أيضاً المخاوف التضخمية. ورغم

أن أسعار المنتجين الأميركيين ارتفعت في كانون الثاني ٢٠٠٨ بنسبة ٤,٧ في المئة في سنة واحدة. وهي الزيادة الأعلى منذ العام ١٩٨١، وأن معدل تضخم أسعار الاستهلاك الأساسية بلغ ٣,٤٪ لا يزال بنك الاحتياطي الفدرالي ملتزماً بفض الفوائد.

كما أن الذهب يستفيد من ابتعاد المستثمرين عن المخاطر والذين يخشون من عدم استقرار النظام المالي على أثر أزمة التسليفات. ولاحظ أحد محلي السلع أن المستثمرين اقتنوا الذهب بكميات كبيرة، ما يعني أن عدداً من الأشخاص يخشون من سلامة المصارف ويفضلون المحافظة على موفوراتهم النقدية بأشكال صلبة. ونتيجة لذلك يتوقع هذا المحلل أن يواصل الذهب ارتفاعه رغم أن الأساسيات تحدده بنحو ٧٠٠ و ٧٥٠ دولاراً.

أسباب أخرى ساهمت في ارتفاع المعدن الأصفر خلال شهر تشرين الثاني الماضي ومن هذه الأسباب إقدام بعض الدول مثل الهند وسريلانكا على شراء الذهب للتحوط من أيه مخاطر قد تواجهها في ظل فقدان